



مشروع I-FORCE

التعاون الإقليمي بين أجهزة إنفاذ القانون في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي

الوضع

يمكن أن تتيح النزاعات المسلحة ظروفًا تسهل ارتكاب جرائم منظمة خطيرة وتزيد من خطر الإرهاب. وترصد أجهزة إنفاذ القانون عن كثب التبعات المحتملة للنزاع في أوكرانيا على الجريمة المنظمة، وسائر التهديدات عبر الوطنية في المنطقة وفي العالم أجمع. ولا يزال الوضع شديد التقلب ويصعب توقع مآله بسبب التهديدات الأمنية السريعة التغير والتحديات المؤسسية.

وفي هذا السياق، يعزز مشروع I-FORCE قدرة المنطقة على التكيف من خلال توطيد التعاون عبر الحدود بين أجهزة إنفاذ القانون. ويهدف إلى تعزيز أمن الحدود والحفاظ على السلامة العامة والإسهام في الاستقرار الإقليمي الطويل الأجل في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي.

نطاق المشروع

أنشطة المشروع

- توفير الدعم التقني لقواعد بيانات الإنترنت وأدواته.
- تنفيذ برامج لبناء القدرات من أجل تعزيز مهارات التحقيق.
- تحسين آليات تحديد هوية الضحايا وحمايتهم في جميع مراحل التحقيقات.
- إجراء تقييمات منتظمة للاحتياجات لتوجيه خطط عمل فصلية رفيعة المستوى تنسجم مع أولويات الشركاء.
- تقييم الأساليب الإجرامية للأشخاص المطلوبين في جرائم منظمة خطيرة والتوعية بها على الصعيد الإقليمي.
- استحداث أساليب عمل مبتكرة لوضع نهج متكاملة في مجال إنفاذ القانون.
- إنشاء ودعم فرقة عمل إقليمية لإسناد التحقيقات عبر الوطنية وأفرقة الدعم الميدانية واجتماعات تبادل المعلومات الاستخباراتية في القضايا ذات الصلة.
- تنفيذ عمليات وإجراء تحقيقات مشتركة للقبض على المجرمين وتعطيل شبكات الجريمة المنظمة الخطرة.
- تعزيز أمن السفر من خلال تحديد الهوية بفعل البيانات البيومترية.

الإطار الزمني: 1 آذار/مارس 2024 – 30 حزيران/يونيو 2027

البلدان المستفيدة: أوكرانيا وجمهورية مولدوفا والبلدان المجاورة في شرق أوروبا وجنوبها الشرقي.

الجهة المانحة: ألمانيا (وزارة الخارجية)

الميزانية: 7,8 ملايين يورو (المرحلتان الأولى والثانية)

يركز مشروع I-FORCE على تحديد هوية ضحايا الجريمة الخطرة، واعتقال الجناة ومحاكمتهم، وتعطيل شبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. واستنادا إلى الإنجازات التي حققتها المرحلة الأولى منه، سيتواصل في المرحلة الثانية تبسيط تبادل المعلومات وتعزيز التنسيق العملي ودعم بناء القدرات فيما بين أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة الحدودية عند الخطوط الأمامية والمنظمات الدولية في المنطقة. وسينهض المشروع أيضا بأفضل الممارسات المتبعة في البلدان المجاورة - إستونيا وبولندا ورومانيا وسلوفاكيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا - مع دعم مشاركة بلدان أخرى - إسبانيا وألمانيا وإيطاليا وتشيكيا والسويد وفرنسا والمملكة المتحدة والنمسا - لتوسيع نطاق التعاون الإقليمي.

الجرائم التي يُعنى المشروع بمكافحتها:

- مجموعات الجريمة المنظمة والشبكات الإجرامية؛
- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين والاستغلال الجنسي للأطفال؛
- الاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والمركبات؛
- التهديدات الخطرة والأنشطة الإرهابية؛
- الجريمة التي يسهل الفضاء السيبراني ارتكابها والأمن السيبراني؛
- الجرائم المالية والتحقيقات المالية؛
- عبور الحدود خلافا للقانون باستخدام هويات ووثائق مزورة.

يسعى المشروع إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي:

1. تحسين القدرات العملية للمكاتب المركزية الوطنية للإنتربول في كل من أوكرانيا وجمهورية مولدوفا.
2. تعزيز القدرات العملية للوحدات الوطنية المتخصصة من خلال التدريب المحدد الهدف.
3. التأكد من أن أجهزة إنفاذ القانون الوطنية مجهزة جيدا بالمعدات اللازمة وأن لديها القدرة على التحقيق في التهديدات التي تطرحها مجموعات الجريمة المنظمة، والتصدي لها.
4. بناء علاقة قوية قائمة على الثقة والاعتراف المتبادل بين جميع الشركاء من خلال مواصلة الحوار وتنفيذ عمليات مشتركة واستحداث لجنة توجيهية للمشروع.

